

الاجتهاد البياني ومنهج المدرسة المالكية فيه

الأستاذ داودي كريم
جامعة سيدي بلعباس

مقدمة

الشريعة عربية اللسان لقوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»¹، ومن ثم كان لزاما على من يطلب فهم هذا الخطاب التضلع في علوم اللغة، ولذلك وجدنا الشافعي - رحمه الله - قبل أن يبدع في الفقه وأصوله طلب فقه اللغة وعلومها سبعة عشر عاما في قبيلة هذيل²، زيادة على أن كل المدارس الأصولية أعطت أهمية قصوى للدلالة البيانية في فهم الخطاب الشرعي، فأبو حامد الغزالي الشافعي (445-505 هـ) يعتبرها عمدة علم الأصول³، ويفصل الشاطبي المالكي ذلك بقوله « فإن قلنا إن القرآن نزل بلسان العرب وإنه عربي وإنه لا عجمة فيه، فيعني أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها

الخاصة وأساليب معانيها وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب العام يراد به ظاهره وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه وبالعام يراد به الخاص والظاهر يراد به غير الظاهر..... فإذا كان القرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب . فكما أن لسان العجم لا يمكن فهمه من جهة لسان العرب كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم لا اختلاف الأوضاع والأساليب، والذي نبه على هذا المأخذ الشافعي في رسالته⁴ ومن ثم رأينا كل الطوائف الإسلامية التي كان زادها قليلا في لسان العرب ابتعدت عن الفهم الصحيح لأصول هذا الدين.

ومن خلال هذا المقال نريد أن نبين الأهمية التي أولتها المدرسة المالكية لدلالات اللغة، وأهميتها في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، موضحين المنهج البياني لهذه المدرسة.

تعريف الاجتهاد البياني:

قسم العلماء الاجتهاد إلى ثلاثة أقسام : اجتهاد التأصيل واجتهاد الترجيح واجتهاد البيان⁵، ونحن سوف نكتفي بالنوع الثالث وهو الاجتهاد البياني عند المالكية.

الاجتهاد البياني: مركب من مصطلحين الاجتهاد والبيان، ولا يمكن معرفة المركب إلا بعد معرفة أركانه، فالاجتهاد هو استفراغ الوسع للتوصل إلى الحكم المراد من النص الظني⁶، أما البيان: فلغة يطلق على الإعلام والتعريف⁷، أما اصطلاحا فهو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي⁸.

ومن ثم يمكن إعطاء تعريف للاجتهاد البياني: أنه استفراغ الوسع للتوصل إلى الحكم المراد من

النص الظني الثبوت أو الدلالة وهذا يكون في نطاق النص، وأما المدرسة المالكية يقصد بها: المذهب الذي أسسه الإمام مالك - رحمه الله - في المدينة النبوية⁹.

ولبيان مناهج الاجتهاد عند الأصوليين في هذا القسم من الاجتهاد، فقد قسموا النص إلى قسمين ألفاظ ومعاني:

(أ) ألفاظ يعبرون عنها بالنظم وهي أربعة أقسام:

(1) وجوه النظم.

(2) ووجوه البيان بذلك النظم.

(3) خفاء المعنى المقصود.

(4) طريقة استعمال تلك الألفاظ للدلالة على المعنى المقصود.

أولاً: وجوه النظم من حيث الدلالة اللغوية على المعاني المرادة، وهي:

(أ) الخاص: عرفه المالكية بأنه «كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد سواء كان واحداً بالشخص كمحمد، أم بالنوع كرجل، أم بالجنس كإنسان ومنه أسماء الأعداد كمائة»¹⁰، فكلمتها تدل على المعنى الذي وضعت له دلالة قطعية، ما لم يدل دليل على صرفه عنه عند المالكية.¹¹

(ب) العام: هو اللفظ المستغرق لكل ما يصلح له، وقسمه المالكية إلى ثلاثة أقسام:

(1) العموم اللغوي: فهو عام بنفسه، كأسماء الشرط في قوله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»²¹ فالذمي مندرج تحت هذا العموم.

(2) العموم العرفي: وهو عموم المحذوف الذي عينه العرف، ومثال ما دل العرف فيه على العموم، فقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ»³¹ فَإِنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ نَقَلُوا هَذَا الْمَرْكَبَ مِنْ تَحْرِيمِ عَيْنِ الْأُمَمَاتِ إِلَى تَحْرِيمِ الْإِسْتِمَاعِ، وإنما دل على هذا العموم العرف الشرعي دون أي وساطة من اللغة.

(3) العموم العقلي: وهو عموم الحكم لعموم علته، ومنه عموم المفعولات التي يقتضها الفعل المنفي، كقوله: والله لا أكلت فانه يحدث بكل مأكول.⁴¹

دلالة العام: اختلف العلماء في قوة دلالة العام على أفرادها قطعية هي أم ظنية؟ إلى مذاهب: فذهب المالكية أنها ظنية لاحتتماله التخصيص، وقد يرد العام ويراد العام ويراد به الخاص، فحكم دخول أفرادها فيه ظني، ولأن التخصيص في العموم شائع، حتى قيل ما من عموم إلا وقد خص، بينما ذهب الحنفية أنها قطعية.⁵¹

(ج) المشترك: وهو ما وضع لعدة معان مختلفة والمراد منها واحد ويدرك بالتأمل⁶¹، وقد أثبت المالكية وقوعه في اللغة، واستدلوا على وقوعه بما يلي: أن الكلمات متناهية في حين أن المعاني غير متناهية،

وفي اللغة ألفاظ تدل -على سبيل البديل- على أكثر من معنى بدون مرجح، وذلك هو معنى المشترك، وأعطوا أمثلة من لغة العرب⁷¹، وقسمه المالكية إلى نوعين:

(1) الاشتراك في نفس اللفظ: ومثاله لفظ القرء في قوله - تعالى -: «وَالْمُصَلِّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»⁸¹ حمله المالكية على الطهر، وحمله الحنفية على الحيض،⁹¹

(2) اشتراك التأليف: ومثاله لفظ «الذي بيده عقدة النكاح» في قوله - تعالى -: «وَإِنْ هَلَلْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفٌ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الذَّكَرُ بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ»⁹² مشترك بين الزوج والولي اذ يحتمل أن تكون كناية عن الزوج لأنه الذي يملك حق التطليق، كما يحتمل أن تكون كناية عن ولي الزوجة لأنه الذي يملك حق العقد نيابة عنها، فالكلمة كما ترى صالحة بحد ذاتها للدلالة على كلا المدلولين، وليس في الصيغة ما يخصصها بأحد المعنيين، ومن هنا كان المعنى المراد بهذه الصيغة مشترك.

والمشترك عند الإمام مالك يفهم على هذا النحو؛ إذا كانت قرينة خارجية تعين المشترك لأحد معانيه فيجب الأخذ بذلك المعنى، أما إذا لم تكن هناك قرينة تشير إلى معنى مراد بعينه فلا مانع من الأخذ بمعانيه كلها بأن واحد، بل ربما وجب ذلك بعد نظر واجتهاد.¹²

(د) المؤول: لغة: من آل يؤول، إذا رجع.

وإصطلاحاً: حمل اللفظ الظاهر على المعنى المحتمل المرجوح²²، وهو أحد معاني المشترك الذي ترجح على غيره بغالب الرأي، ومن أسبابه مايلي:

(1) حمل اللفظ على مجازة لاحقيقته، مثال: احتجاج المالكية على أن من وجد سلعته عند ا لمفلس فهو أولى بها من سائر الغرماء، بقوله - صلى الله عليه وسلم -: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَدْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ كَيْبَرِهِ»³² فصاحب المتاع دائريين المفلس حقيقة وهذا ما أخذ به المالكية، ومجازاً صاحب الحق.

(2) الاضمار: والمضمرة وهو اللفظ المحتاج في تفسيره إلى لفظ منفصل عنه إن كان غائباً أو قرينة تكلم أو خطاب⁴²، ومثاله احتجاج المالكية على: أن الجنب لا يدخل المسجد بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ»⁵² أي لاتقربوا مواضع الصلاة.⁶²

(3) التأكيد: ومثاله احتجاج المالكية على وجوب مسح جميع الرأس لقوله الله تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»⁷² فإنه تعالى لو قال: «وأمسحوا رؤوسكم» لوجب فيه التعميم، فكذلك مع الباء لاتصلح أن تكون مانعة من التعميم، وإلا لما وجب التعميم في مسح الوجه في التيمم في قوله تعالى: «فَأَمْسَحُوا

يُجْوهكُمْ»⁸².

شروطه:

فللتأويل شروط لا يعتبر صحيحا مقبولا إلا بتوافرها ، ولذلك كان التأويل قسمين: صوابا وخطأ، فمن توفرت فيه هذه الشروط كان صوابا، ومن لم تتوفر فيه كان باطلا، وقد جعلها المالكية في أربع شروط:

أحدها: كون اللفظ محتملا للمعنى الذي يصرف اللفظ إليه بوجه من الوجوه المحتملة، كما إذا أولت أسدا بالرجل الشجاع، والنهر بالماء الجاري فيه، وإنما يكون اللفظ قابلا للمعنى الذي يصرف إليه، إذا كان بينه وبين اللفظ نسب من الوضع اللغوي أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع، فاما إذا لم يوجد أي نسب من ذلك ، فهو دليل بطلان التأويل ، وذلك كما إذا أولت الأسد بالحمار ، والنهر بالجبل ، والبرق برجل من الناس.

ثانيها: كون ذلك المعنى مقصود بدليل: أي أن يقوم دليل على صحة التأويل، فإذا انعدم الدليل بطل التأويل.

ثالثها: رجحان ذلك الدليل على الأصل المقتضي للظهور⁸² أي أن يكون الدليل المعتمد في صرف الظاهر إلى معناه المرجوح أقوى من دلالة الظاهر على معناه الراجح، إذ لو لم يكن كذلك فانه لأمسوغ عندئذ لصرف اللفظ عن ظاهره، فان هذا الدليل إما أن يكون عندئذ مساويا في القوة لقوة دلالة اللفظ على ظاهره ، ونتيجة تساوي الاحتمالين وذلك هو المجمل ، وإما أن يكون أدنى قوة من دلالة اللفظ الظاهر ، ونتيجة ذلك وجوب اتباع الاقوى وإهمال مادونه.

رابعها: أن يكون الناظر المتأول أهلا لذلك بما توفر لديه من شروط الاجتهاد⁸³ أما من لم يكن قد توفرت لديه وسائله وأسبابه ، فلا عبرة بما قد يخيل إليه من ضرورة التأويل ومرجوحية المعنى الظاهر إذ ليس لخياله وقهمة من مقياس شرعي معتمد .

ما يرد عليه التأويل :

يرد التأويل على أمرين :

الأول: الفروع العلمية، فإن المالكية قالوا أنه يرد عليها التأويل، والأمثلة المذكورة انفا خير دليل على ذلك ، وهذا الأمر لاختلاف فيه بين العلماء¹³.

الثاني: الأصول من العقائد، وأصول الديانات ، وصفات الله ، وغير ذلك.

وهذه انقسم الناس فيها على مذاهب: فالمد رسة المالكية تجرئها على ظاهرها ، دون تأويل أو تعطيل ، ودون تشبيه أو تجسيم ، ودليلهم في ذلك: قول الإمام مالك- رحمه الله- لما دخل عليه رجل يسأل

عن تفسير قوله تعالى: «الرَّحْمَنُ كَلِمَ الْعَرْشِ اسْتَوَى»²³ قال له: الإستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»³³. وهو الأسلم والأقرب لأنه لا يخوض في أمور لا تدرك بالعقول فيجريها كما أجازها السلف الصالح من الصحابة دون تأويل ولا تعطيل ولا تجسيم ولا تشبيه، ولذلك وجدنا المالكية يتبعون العقيدة الأشعرية، لأنها تثبت الصفات دون تأويل، عكس المعتزلة الذين يؤولون كل الصفات.⁴³

ثانيا: وجوه البيان بذلك النظم: وذلك حيث وضوح المعنى المطلوب، وقسمه المالكية إلى مايلي:

(1) النص: وهو ما كان من الوضوح والجلاء بحيث لا يبتدق إليه احتمال التأويل،⁵³ ومثاله: ما احتج به المالكية: أن الإمام مخير في الأسرى بين المن والقداء بقوله تعالى: «فَأِمَّا مَنَّا نَعُودُ وَإِمَّا فِدَاءً»⁶³ وهذا نص في التخيير.⁷³

(2) الظاهر: وهو ما أفاد معنى يتبادر إلى الذهن مع احتمال له معنى آخر مرجوحا،⁸³ مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»⁹³ فهو ظاهر في أن تبين النية شرط في صحة الصيام، وهو ما ذهب إليه المالكية، ولكنه يحتمل معنى آخر احتمال ضعيف، وهو أن تبين النية شرط كمال⁰⁴

وأسباب ظهوره مايلي:

(1) الحقيقة: وهي اللفظ الدال على المعنى الأصلي، وهي مقابلة المجاز. وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية،¹⁴ والأصل في الخطاب الشرعي الحقيقة عند المالكية أي أن الأصل في الكلام أن يستعمل فيما وضع له، وأن لا يصرف عنه إلى غيره إلا بدليل يوجب ذلك، وإنما يلاحظ الوضع على ضوء المجال الذي يتم فيه الخطاب..

(2) التباين: وفي مقابلته الترادف، والمباينة هي الألفاظ الموضوع كل واحد منها لمعنى، كالإنسان والفرس والطير، والمترادفة: هي الألفاظ الكثيرة لمعنى واحد، كالقمح والبر والحنطة، واعلم أن الأصل في الألفاظ أن تكون متباينة لا مترادفة.²⁴

(3) التأسيس: وفي مقابلته التأكيد فالأصل في الخطاب الشرعي التأسيس، وليس التأكيد.³⁴

(4) الإستقلال: وفي مقابلته الإضمار، اعلم أن الأصل في اللفظ أن يكون مستقلا لا يتوقف على إضمار.⁴⁴

ثالثا: من حيث خفاء المعنى القصود:

المجمل: وهو ما لم تتضح دلالتة من قول أو فعل، ومثاله قوله تعالى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

حَصَالِهِ»⁵⁴

وأسباب الاجمال عند المالكية مايلي:

- (1) الإشتراك: وقد مر معنا بنوعيه أعلاه، كما أن كل مشترك مجمل، وليس كل مجمل مشترك.
 - (2) التصريف: مثاله احتجاج المالكية على: أن الحضانة في الولد حق له لالها بقوله تعالى: "لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا"⁶⁴ فهي المرأة عن أن تضرب بالولد، فدل على أن الحق له عليها. فيقول صاحب الرأي المخالف: يحتمل أن يكون ذلك لاتضار بكسر الراء فيصح الاستدلال، ويحتمل أن يكون لاتضار بفتح الراء فيكون الفعل مبني لما لم يسم فاعله فلا يصح الاستدلال.
 - (3) اشتراك التأليف: وقد مر معنا التمثيل له.
 - (4) تركيب المفصل: ومثاله احتجاج أبي حنيفة على جواز الوضوء بتبديد التمر بقوله صلى الله عليه وسلم: "تَفْرَقُ كَهَيْبَةً وَمَاءٌ كَهُورٍ"⁷⁴ فحكم على التبديد بأنه ماء طهور، فيقول المالكية: اللفظ يحتمل أن يكون المراد به التركيب أي مجموع من تمر طيبة ومن ماء طهور، لأنه بعد المزج والتركيب يصدق عليه أنه ثمرة طيبة وأنه ماء طهور.⁴⁸
- رابعاً: من حيث طريقة استعمال تلك الألفاظ للدلالة على المعنى المقصود: إما أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي أو المجازي، وفي كل من الحالين إما أن يكون صريحاً، أو كناية، أو قسمه المالكية الى أربع:

- (أ) حقيقة: وهو كل لفظ أريد به ما وضع له، وتعرف حقيقة معنى اللفظ بالسمع من أهل اللغة.
 - (ب) مجاز: وهو ما أريد به غير ما وضع له، كاستعمال الصلاة في الدعاء.
 - (ج) الصريح: ما لم يستتر المراد منه لكثرة استعماله فيه على سبيل الحقيقة أو المجاز.
 - (د) الكنائي: هو ما استتر المراد منه حقيقة كان أومجازاً، وحكم الكنائي: أن العمل به يتوقف على النية لما فيه من القصور.⁹⁴
- (ب) المعاني: يقسمها المالكية الى قسمين:

- (1) دلالة المنطوق: هي كل ما دل عليه اللفظ في محل النطق، وهي ثلاثة أنواع:
 - (أ) دلالة المطابقة: وهي فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسعى، ومثاله: فهم السامع مجموع الخمستين من لفظ العشرة.
 - (ب) دلالة التضمن: وهي فهم السامع من كلام المتكلم جزء المسعى، كفهم الخمسة وحدها من اللفظ عشرة.
 - (ج) دلالة الالتزام: وهي فهم السامع من كلام المتكلم لازم المسعى البين، وهو اللازم له في الذهن، كفهم الزوجية من اللفظ عشرة.⁰⁵

(2) دلالة المفهوم: وهي دلالة الكلام على حكم في غير المنطوق، وقسمه المالكية إلى قسمين:

(أ) مفهوم الموافقة: هو أن يعلم أن السكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به، ويسمى عند الباجي بفحوى الخطاب، وهو نوعان:

(1) أحدهما: إثباته في الأكثر، نحو قوله تعالى: "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا"¹⁵ فإنه يقتضي تحريم الضرب بطريق أولى.

(2) وثنائهما: إثباته في الأقل، نحو قوله تعالى: "وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنَصِ رَبِّكَ إِلَيْهَا وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّعُ إِلَيْهَا إِلَّا مَا حُمِتْ عَلَيْهِ قَائِمًا غَلًا بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكِبْرَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ"²⁵ فإنه يقتضي ثبوت أمانته في الدرهم بطريق الأولى.³⁵

والسؤال الذي يطرح هنا كيف تتم الاستفادة السامع أو المجتهد لهذا المفهوم من اللفظ؟ وما هو القانون اللغوي المعتمد في ذلك؟

ذهب المالكية: إلى أن دلالة المفهوم داخله في الدلالة اللفظية ولامدخل للقياس فيها، وهي إنما تمت بواسطة السياق والقرائن، بدليل أن الذهن لا يحتاج لفهمها إلى استحضر عملية القياس، وتصور رابطة العلة أي أنها أدنى من دلالة المنطوق درجة، وأقوى من القياس.

وذهب الشافعية إلى أن دلالة المفهوم الموافق إنما تكون عن طريق القياس، وإنما فهم النهي عن الضرب في قوله تعالى "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ"⁴⁵ قياساً للضرب على التأفف بجامع علة مشتركة بينهما هي الإيذاء، وإنما فهم النهي عن تضييع المال قياساً على أكله بجامع علة مشتركة بينهما هي تفويت المال على اليتيم.⁵⁵

والرأي الراجح هو رأي المالكية، لأن المفهوم الموافق لا يحتاج إلى وقت كبير تستغرقه عملية استخراج مناط الحكم في الأصل وتحققه في الفرع، بل يفهم بمجرد فهم النص لغة ولا يحتاج إلى اجتهاد، عكس القياس الذي يحتاج إلى بحث واجتهاد.

(ب) مفهوم المخالفة: وهو أن يشعر بالمنطوق بأن حكم المسكوت عنه مخالف لحكمه، ويسمى كذلك عند المالكية بدليل الخطاب، وقد أنكره الحنفية، واعتمد مثبتوه على النقل عن أئمة اللغة. وشروطه الإحتجاج بالمفهوم المخالف عند المالكية: المالكية لم يقولوا بحجية مفهوم المخالفة مطلقاً، بل خصصوا ذلك بشروط دقيقة لا بد من مراعاتها، تضمن سلامة الأخذ بمفهوم المخالفة، وهي عندهم خمسة:

(1) أن لا يخرج مخرج الغالب كقوله تعالى: "هُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ"

وَعَمَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي كَحَلَّتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا كَحَلَّتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ⁶⁵ ذكر هذا القيد كونهن في الحجور وفاقا لغالب ما يكتن عليه، لاشرطا في تحريمهن.

(2) أن لا يخرج عن سؤال معين، كقوله صلى الله عليه وسلم: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي فَإِنَّمَا حِفَّتِ الصُّبْحُ فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ"⁷⁵ فإن هذا الحديث كان جوابا عن سؤال سائل عن صلاة الليل، ولما كان الحديث خاصا بصلاة الليل المعين في السؤال لم يكن له مفهوم في صلاة النهار.

(3) أن لا يقصد الشارع تهويل الحكم وتفخيم أمره، كما في قوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَلَّمْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُتَّقِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ"⁸⁵ "حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"⁹⁵ فإن ذلك لا يشعر بسقوط الحكم عمدا ليس بمحسن ولا متق.

(4) أن لا يكون الشارع ذكر حدها محصورا للقياس عليه، لاللمخالفة بينه وبين غيره كقوله صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَارَةُ وَالْعُقْرَبُ وَالْجُدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ"⁰⁶ فإن مفهوم هذا العدد: أن لا يقتل ماسواهن، لكن الشارع إنما ذكرهن لينظر إلى إذايتهن فليلحق بهن ما في معناهن¹⁶.

أنواع المفهوم المخالف: ترجع الى سبعة:

(1) مفهوم الصفة: وهو تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة، ومثاله: احتجاج المالكية على أن ثمر النخل غير المأبورة للمبتاع بقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِئَ فِثْمُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ"²⁶ ومفهوم هذه الصفة أن النخل إن لم تؤبر فثمرها للمشتري.

(2) مفهوم الشرط: بأي أداة من أدواته، ومثاله احتجاج المالكية على أن واجد الطول لا يحل له التزوج الأمة بقوله تعالى: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَهْجِعْ مِنْكُمْ هَوَلًا أَنْ يُنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتَبَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ"³⁶ فإن مفهوم هذا الشرط أن من استطاع الطول فليس له نكاح القتيات.

(3) مفهوم الغاية: ومثاله احتجاج المالكية على أن الغسل يجزىء عن الوضوء بقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا"⁴⁶ فإن مفهومه إن اغتسلتم فلكم أن تقربوا الصلاة.

(4) مفهوم العدد: وهو تعليق الحكم بعدد معين، كقوله عليه السلام: " طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَع فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ "56 فقيد العدد مشعرباً ما زاد عن السبع غير واجب.

(5) مفهوم اللقب: وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات، نحو في الغنم الزكاة، وهذا المفهوم لم يقل به أحد من العلماء⁶⁶، ذلك لأن التعبير عن المحكوم عليه بإسمه العلم ونحوه من ضرورات التعبير بأصل الحكم المنطوق به، فلا يعد قيذا زائداً فيه حتى تنبثق عنه دلالة على المفهوم المخالف.

وخلاصة القول أن علماء المالكية اهتموا بالاجتهاد البياني وهذا ما بينته هذا المقال، كما أنهم جسده في شرحهم للقرآن والسنة وهذا يظهر جلياً في كتب التفسير وشرح الحديث، كما أن المدرسة المالكية وافقت الجمهور في الاجتهاد البياني، عكس الحنفية، كما أنهم اهتموا باللفظ والمعنى ولم ينهجوا سبيل التطرف كما سلكته الظاهرية بجمودها على النص أدى بها لمخالفة المعنى والمقصد الذي وضع له اللفظ، أو الباطنية التي تؤول النص بدون قواعد لغوية ولا شرعية، فتحمله من المعنى مالا يحتمل، أما في العقائد سلكت سبيل التوقف مع النص دون تأويل، متبعة نهج مؤسس المدرسة الإمام مالك- رحمه الله- في فهم نصوص الصفات.

مصادر ومراجع هذا البحث.

- (1) القرآن الكريم.
- (2) موطأ الإمام مالك بن أنس: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي- بيروت 1406 هـ_ 1985 م
- (3) سنن أبي داود 1955 لأبي داود بن الأشعث السجستاني- ط1 بمطبعة السادة سنة 1369 هـ-
- (4) صحيح مسلم للحافظ أبي الحسن بن الحجاج القشيري -طبعة عيسى الحلبي القاهرة 1955 م-
- (5) مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول، تأليف سيدي الشريف أبي عبد الله محمد ابن أحمد المالكي التلمساني: تقديم وضبط وتعليق الشريف قصار- الشركة الوطنية للنشر والإتصال الجزائر-
- (6) تنقيح الفصول في علم الأصول للإمام شهاب الدين بن إدريس القرافي المالكي ت684 هـ - دار البلاغ للنشر والتوزيع الجزائر ط1 2003 م-

- الاجتهاد البياني ومنهج المدرسة المالكية فيه _____ الأستاذ داودي كريم
- (7) حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح للعلامة القاضي المالكي الشيخ سيدي محمد الطاهر بن عاشور- طبع بمطبعة دار النهضة تونس سنة 1341هـ-
- (8) مناهج الاجتهاد للدكتور سلام مذكور- مطبوعات جامعة الكويت-
- (9) متن الرسالة للإمام العالم عبد الله بن أبي زيد القيرواني على مذهب الامام مالك - منشورات وزارة الشؤون الدينية الجزائرية .
- (10) مقالات الاسلاميين تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري- دارالكتب العلمية مصر ط2 1985م-
- (11) اللمع للشرازي
- (12) مصادر التشريع فيما لانص فيه للشيخ عبد الوهاب خلاف دارالقلم الكويت ط14025هـ 1982م
- (13) القوانين الفقهية ابن الجوزي ، دارالقلم.
- (14) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض بن موسى اليحصبي- تحقيق مجموعة من الأساتذة ووزارة الأوقاف المغربية 1983م-
- (15) مختصر المنتهى لابن حاجب المالكي- دارالكتب العلمية بيروت 1405هـ-
- (16) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي- دارالفكر دمشق.
- (17) الوجيز في أصول التشريع لدكتور محمد حسن هيتو.
- (18) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي للقاضي عبد الرحمان الإيجي- دارالكتب العلمية- ط1 2000م.
- (19) الإمام مالك (حياته- عصره- آراؤه الفقهية) للشيخ محمد أبي زهرة . دارالفكر العربي .

الهوامش

- | | |
|---|---------------------------------------|
| 1 | سورة يوسف الآية 1. |
| 2 | القاضي عياض ترتيب المدارك ج 1 ص 383 . |
| 3 | يراجع المستقصى ج 1 ص 315. |
| 4 | الموافقات ج 2 ص 51 |
| 5 | يراجع مذكور مناهج الاجتهاد ص 398 |
| 6 | طاهر ابن عاشور حاشية التوضيح ج 1 112 |

7	المستقصى ج 1 ص 326
8	الباحي الاشارات ص 54
9	يراجع كتاب الشيخ أبوزهرة الإمام مالك. ص 30
10	يراجع مناهج الجتهاد ص 393
11	القرافي تنقيح الفصول ص 50
12	رواه أحمد ج 2 ص 124
13	سورة النساء الآية 23
14	الشريف التلمساني مفتاح الأصول ص 75
15	يراجع الزنجاني تخريج الفروع على الأصول ص 326
16	تنقيح الفصول ص 14
17	الإيجي شرح المختصر لابن حاجب ج 1 ص 128
18	سورة البقرة الآية 226
19	راجع وهبة الزحيلي الفقه الاسلامي وأدلته ج 1 ص 254
20	سورة البقرة الآية 235
21	مختصر المنتهى 8 لابن حاجب ص 128
22	يراجع طاهر ابن عاشور حاشية التوضيح ج 1 ص 211
23	رواه مالك في الموطأ ج 2 ص 147
24	تنقيح الفصول ص 15
25	سورة المائدة الآية 7
26	مفتاح ص 82
27	سورة المائدة الآية 7
28	سورة المائدة الآية 7
29	مفتاح ص 90
30	يراجع حاشية التوضيح ص 210 ومفتاح الأصول ص 90
31	محمد هيتو الوجيز في أصول التشريع ص 232
32	سورة طه الآية 4
33	القاضي عياض ترتيب المدارك ج 1 ص 171

يراجع أبو الحسن الأشعري مقالات الإسلاميين ج 1 ص 320 أبو زيد القيرواني متن الرسالة ص 6	34
تنقيح ص 15	35
سورة محمد الآية 4	36
مفتاح ص 53	37
تنقيح ص 15	38
رواه أبو داود في سننه ج 2 ص 341	39
يراجع ابن الجوزي القوانين الفقهية ص 58	40
مفتاح ص 65	41
تنقيح ص 15	42
مفتاح ص 69	43
مفتاح ص 69	44
سورة الأنعام الآية 142	45
سورة البقرة الآية 231	46
صحيح مسلم ج 2 ص 156	47
مفتاح ص 59	48
تنقيح ص 15	49
تنقيح ص 13	50
سورة الاسراء الآية 23	51
سورة ال عمران الآية 74	52
مفتاح ص 91	53
سورة الاسراء الآية 23	54
الشيرازي أبي اسحاق اللمع ص 254 وعبد الوهاب خلاف مصادر التشريع الاسلامي فيما لانص فهم ص 123	55
سورة النساء الآية 23	56
صحيح مسلم ج 4 ص 144، عن عمر ابن الخطاب أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْتِرَ بِوَاجِدَةٍ».	57
سورة البقرة الآية 236	58

59	سورة البقرة الآية 180
60	صحيح البخاري ج 5 ص 92
61	حاشية التنقيح ج 1 ص 115
62	رواه مالك في الموطأ ج 2 ص 125
63	سورة النساء الآية 25
64	سورة النساء الآية 43
65	صحيح مسلم ج 2 ص 125
66	مفتاح ص 96